



أكد خلال لقاء مفتوح استضافته الجمعية الاقتصادية أن الوزارة حريصة على المال العام وحماية المشاريع الصغيرة

الروضان: «التجارة» تعمل على تعديل قانوني «الاستيراد» و«المنافسة»

رباب الجوهري

استعرض وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان أهم الإنجازات والتطورات الاقتصادية التي حدثت في بيئة الأعمال خلال الفترة المنصرمة، مشيراً إلى أن هناك العديد من القوانين التي تم تطويرها وتعديلها وأخرى جديدة أشرت في المؤشرات التنافسية ومؤشر تحسين بيئة الأعمال في الكويت. وقال الروضان خلال لقاء مفتوح استضافته الجمعية الاقتصادية اسم الأول بعنوان «الواقع الاقتصادي وتطلعاته على بيئة الأعمال» والذي شارك فيه رئيس الجمعية الاقتصادية مهندس الصانع وحضره عدد من المبادرين أن إنجاز هذا الكم الهائل من القوانين لم يكن متوقفاً، مبيناً أن الأعمال المنفذة لم تكن تخصص وزارة التجارة فحسب وإنما كانت نتاج خطة متكاملة تمت صياغتها وفقاً لخطة التنمية، حيث شاركت في وضعها العديد من جمعيات النفع العام والجمعيات المهنية بعد عقدنا لقاءات متعددة وإقامة فعاليات.

وأشار إلى أن أهداف الخطة انقسمت إلى متوسطة وبعيدة المدى، حيث تم تنفيذ كل التفاصيل على أرض الواقع، وذلك بهدف تحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي.

وأضاف الروضان أن تعديل القوانين ليس بالأمر الهين وإنما يستغرق وقتاً، حيث يجب الحصول على موافقة الجهات المختصة التي قد تتردد في الموافقة على بعض الأمور، لاسيما أن كلا



خالد الروضان متحدثاً خلال ندوة الجمعية الاقتصادية



خالد الروضان ومهندس الصناع خلال ندوة الجمعية الاقتصادية (قاسم باشا)

يظنر للقانون من زاويته الخاصة.

صياغة قوانين جديدة

وحول القوانين التي أصدرتها وزارة التجارة خلال العامين الماضيين، قال الروضان أن «التجارة» قامت بتعديل كل من قانون السجل التجاري، قانون الشركات في (2017-2018)، وقانون الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقانون شركات وكلاء التأمين، وقانون المناقصات العامة بما يخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على إصدار قانون تبادل المعلومات الائتمانية وهو من الموضوعات المهمة التي اهتمت التجارة بمعالجتها. وأشار الروضان إلى أن أحد أهم العناصر التي تركز عليها التجارة فيما يتعلق بالصندوق الوطني هو الميزانية، حيث تحاول حماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مدعى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لافتاً إلى ضرورة تعزيز آليات وضوح الميزانيات، وذكر أن

التجارة تعكف على صياغة العديد من القوانين الأخرى مثل قانون الشركات العائلية، وقانون المدنية علاوة على تعديل قانون الاستيراد وقانون التجارة الإلكترونية والتسوية وإعادة الهيكلة وقانون الإفلاس.

مشاريع الميكنة والتراخيص

وحول مشاريع الميكنة وإصدار التراخيص، قال الروضان أن التجارة قامت بحزمة من التشريعات، مشيراً إلى ميكنة العلامات التجارية، والسجل التجاري، إطلاق تطبيق حماية المستهلك، خدمة الاستعلام

عن التمويل، إصدار الرخص الإلكترونية والمنزلية، ترخيص الإلكتروني، إطلاق استعلام التموين الغذائي، ربط الإلكتروني للوزارة مع الجهات الحكومية، إصدار دفتر الوسيط العقاري الإلكتروني الجديد، انعكست إيجابياً على أداء وزارة التجارة والصناعة.

ترقية البورصة

وأشاد الروضان بمشروع ترقية سوق الكويت للأوراق المالية 3 مرات ضمن الأسواق الناشئة لدى أكبر المؤشرات العالمية، مشيراً إلى أن تلك الترقية ستساهم في دخول الاستثمارات الأجنبية للبورصة الكويتية، لافتاً إلى أن مشروع الترقية خرج إلى النور بالرغم من تعاقب تعدد الإدارات، مضيفاً أن ترويج

الانتهاء من توزيع الأراضي الصناعية خلال عام 2021 طلبات صندوق المشاريع أصبحت تستغرق أسابيع بدلاً من سنة

فرقا بين مؤشر التنافسية الذي تتشارك فيه العديد من الجهات ومؤشر تحسين بيئة الأعمال التي استطاعت الكويت أن تحقق فيه نتائج مبهره، مشيراً إلى أن وزارة التجارة تجتمع سنوياً مع البنك الدولي والجمعية الاقتصادية لمناقشة تفاصيل مؤشر بيئة الأعمال.

وأضاف أن هدف المشاريع الصغيرة الأساسي ليس التوظيف فقط وإنما التحول من القطاع العام إلى الخاص والنجاح وتحقيق نتائج جيدة ومن ثم يأتي التوظيف كخطوة لاحقة، مشيراً إلى أن التوظيف مرتبط أكثر بالمشاريع الكبرى، مشدداً على أهمية خلق طبقات جديدة في المجتمع ما يمكنه أن يؤدي إلى الإصلاح الاقتصادي.

البنوك وتمويل المشاريع

ورد على سؤال عن إمكانية إعادة الممارسة التمويلية للبنوك في عملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما أن البنوك لديها خبرة مقارنة بالصندوق قال: «رأس المال المعلن للصندوق ملياران وتلك

ميكنة النظام الآلي لاستقبال والتعامل مع الشكاوى والإخطارات وطلبات الإعفاء، وتسهيل إجراءات الجمعيات العمومية.

وفيما يتعلق بمشاريع الميكنة التي سيتم تنفيذها خلال العامين المقبلين، قال: سيتم تنفيذ ميكنة براءة الاختراعات، وتقديم مزايا الشركات في وزارة التجارة، إطلاق تطبيق حماية المستهلك، خدمة الاستعلام

عن التمويل، إصدار الرخص الإلكترونية والمنزلية، ترخيص الإلكتروني، إطلاق استعلام التموين الغذائي، ربط الإلكتروني للوزارة مع الجهات الحكومية، إصدار دفتر الوسيط العقاري الإلكتروني الجديد، انعكست إيجابياً على أداء وزارة التجارة والصناعة.

منح البنوك حق الاكتتاب في أفرعها بالخارج

رد الوزير الروضان على سؤال صحافي على هامش اللقاء حول تعديل وزارة التجارة لقانون الشركات والشق الخاص بالمصارف الإسلامية والمتعلق بالأقساط والإجارة بالقول أن تعديل قانون الشركات والمصارف سيسمح للبنوك التي لديها أفرع في الدول الأوروبية الاكتتاب بفرعه في الخارج، بالإضافة إلى أنه سيتم إجراء تعديلات أخرى تتعلق بحضور

على هامش اللقاء حول تعديل وزارة التجارة لقانون الشركات والشق الخاص بالمصارف الإسلامية والمتعلق بالأقساط والإجارة بالقول أن تعديل قانون الشركات والمصارف سيسمح للبنوك التي لديها أفرع في الدول الأوروبية الاكتتاب بفرعه في الخارج، بالإضافة إلى أنه سيتم إجراء تعديلات أخرى تتعلق بحضور

القيمة تدخل ضمن الميزانيات مع الهيئة العامة للاستثمار، حيث تقوم بالتشاور مع الهيئة وتنتج مع الجهات المعنية لتحديد أهدافنا وذات الاتجاهات التنموية التي تختلف عن أهداف البنوك التي تعتمد على أسس تجارية، ولكن رغم ذلك ليس هناك أي مانع من وجود شركات مستقبلية مع البنوك، حيث أرى أن القطاع الخاص يمكنه أن يلعب دوراً في هذا الشأن». وأضاف الروضان أن عملية الربط الإلكتروني للوزارة مع الجهات الحكومية ستحل بعض الإشكاليات التي تتعلق بموافقات الجهات المعنية في الدولة، وحول توزيع الأراضي الصناعية أوضح الروضان أنه سيتم الانتهاء من الأمر في عام 2021، مشيراً إلى أن منح الأراضي الصناعية يتوقف على عدة أمور أبرزها توقع العقود واكتمال البنية التحتية وغيرها من المسائل المتعلقة بالتراخيص.

تجديد الأنشطة

ويسأل عن أسباب تجميد 55 مشروعا صغيراً ووجود بعض الأنشطة الموقوفة، قال الروضان أن هناك جهات معينة لا تمنح تراخيص لبعض الأنشطة، كما أن هناك نوعاً من التراخيص لا توافق عليه الجهات المسؤولة عنه ولهذا لا توجد فائدة من منح التمويل، مشيراً إلى أن التجارة لا تحبذ توقيف الأنشطة ولكنها تحرص على المال العام، لافتاً إلى توافر 1500 نشاط في الصندوق، وأوضح الروضان أن قطاع الأغذية لا تتجاوز نسبته 18٪ من حجم محفظة الصندوق، مضيفاً: «نحن نصدر المطاعم للكثير من دول الخليج ذات البيئة التنافسية».

بودي يفوز بجائزة الأعمال في أول نسخة من جوائز لندن للأعمال العربية



فهد بودي يتسلم الجائزة

لـ «غيتهاوس» في السوق المصرفي بالملكة المتحدة في السنة الأولى من جوائز لندن للأعمال العربية، حيث تعد هذه الجائزة اعترافاً ببنك غيتهاوس كأحد البنوك الواعدة في المملكة المتحدة في تقديم الخدمات المصرفية وفق الشريعة للمقيمين في المملكة المتحدة والعملاء الدوليين.

وقد أعلن بنك غيتهاوس عن سلسلة الخدمات التي تشمل الآن حسابات التوفير، تمويل المساكن، تمويل العقارات التجارية والعقارات الأخرى، والبرامج المتكاملة لقطاع التأجير الخاص، كان له أكبر الأثر في تمكين غيتهاوس من

«كامكو»: 3,8 مليارات دينار تداولات البورصة بالنصف الأول

أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال شهر يونيو 2019								
اسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الآداء الشهري (%)	الآداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليون دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	6,377,0	2,2%	21,1%	111,4	2,185,4	15,8	1,4	3,6%
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	4,766,5	0,6%	0,6%					
الكويت - مؤشر السوق العام	5,832,1	1,8%	14,8%					
السعودية	8,821,8	3,6%	12,7%	530,6	19,944,7	17,6	2,0	3,5%
أبوظبي	4,980,0	(0,5)%	1,3%	138,5	940,1	12,7	1,4	5,0%
دبي	2,658,6	1,5%	5,1%	94,7	772,7	7,3	0,9	4,8%
قطر	10,455,7	1,8%	1,5%	158,6	2,355,6	13,9	1,3	4,0%
البحرين	1,471,0	2,6%	10,0%	22,3	97,8	10,6	0,9	4,9%
مسقط	3,884,9	(1,3)%	(10,1)%	17,0	137,4	8,7	0,7	6,7%
إجمالي الأسواق الخليجية				1,073,1	26,433,8	14,4	1,5	3,9%

المصدر: بحثو كامكو

الأسواق العالمية تشهد أفضل أداء نصف سنوي على الإطلاق رغم التوترات التجارية

قالت شركة كامكو للاستثمار إن قيمة التداولات في بورصة الكويت ارتفعت بنسبة 166٪ لتبلغ 3,8 مليارات دينار في النصف الأول من العام الحالي، مقابل 1,44 مليار دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وأضافت «كامكو» في تقرير متخصص أسس أن ترقية بورصة الكويت على مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة أسهمت في تعزيز نشاط التداول في ظل التوقعات التي تفيد بجذب أكثر من مليار دولار من الاستثمارات الإضافية نحو الأسهم. وأوضح التقرير أن أجواء الأسواق المالية اتسمت بالإيجابية بصفة عامة في جميع أنحاء العالم خلال النصف الأول من 2019، حيث حققت جميع فئات الأصول تقريباً عوائد إيجابية منذ بداية العام. كما يعد هذا أفضل أداء تسجله الأسواق العالمية على أساس نصف سنوي على الإطلاق في ظل استمرار تفاؤل المستثمرين. وكانت الأسهم الأميركية الأفضل أداء على مستوى الأسواق المالية الكبرى، بنمو بلغت نسبته 17,3٪، في حين شهدت أوروبا (باستثناء المملكة المتحدة) نمواً بنسبة 14,9٪. وارتفع

جمعية الجابرية التعاونية
JABRIYA CO-OP. SOCIETY

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل الغير

تعلمن جمعية الجابرية التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير بناء على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (1724)، والأنشطة كالتالي:

النشاط	الرقصة المطلوبة	المساحة الاستثمارية	القيمة	الموقع	الرقم الألي
هدايا وكماليات	هدايا وكماليات	46,24 م ²	250 د.ك	الجابرية ق (2) - المركز التجاري - الميزانين - محل رقم (22)	17800397
كلف ولوازم الخياطة	كلف ولوازم الخياطة	19,82 م ²	125 د.ك	الجابرية ق (2) - المركز التجاري - الميزانين - محل رقم (24)	17685915
بيع وصيانة الزجاج والبرابيز وبيع مستلزماتها	بيع وصيانة الزجاج والبرابيز وبيع مستلزماتها	46,22 م ²	400 د.ك	الجابرية ق (2) - المركز التجاري - الميزانين - محل رقم (23)	17800418
مطبخة ومكسرات وحلويات جافة ومصحمة بن	مطبخة ومكسرات وحلويات جافة ومصحمة بن	46,78 م ²	250 د.ك	الجابرية ق (2) - المركز التجاري - الميزانين - محل رقم (21)	17800389
صالون حلقة للأطفال	صالون حلقة للأطفال	36 م ²	700 د.ك	الجابرية ق (7) - مبنى (3) - محل رقم (8)	19262596

- وذلك وفقاً للشروط التالية:
- 1- أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول وأن يكون مزاولاً فعلياً للتعهد.
 - 2- توضع العطاءات بالصندوق مباشرة بالظفر المغلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء، اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى بناء على القرار الوزاري رقم (16) لسنة 2016 الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
 - 3- سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يكون بشيك واحد مصدق.
 - 4- يلتزم مقدم الطلب، بفتح شيك مصدق بمبلغ وقدره (250 د.ك) قيمة التأمين الأولي حسب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ويتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين الأولي المذكور ليست له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الإجمالية المعتمدة عند التعاقد.
 - 5- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم وقدره (50 ديناراً كويتياً لا غير، غير قابلة للاسترجاع، وذلك اعتباراً من تاريخ 2019/7/2 إلى تاريخ 2019/7/16 من الساعة 9:00 صباحاً حتى الساعة 3:00 عصرًا.
 - 6- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص بقرار اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية (حولي - المادني الرابع) من تاريخ 2019/7/2 إلى تاريخ 2019/7/16 خلال فترات الدوام الرسمي لاتخاذ اعتباراً من الساعة 9:00 صباحاً حتى الساعة 3:00 عصرًا.
 - 7- من وقع عليه الاختيار للتعهد بمراجعة إدارة الجمعية عند إبرامه كتابياً خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد ولا يعتبر طلبه ملغى ويصبح مبلغ التأمين حقاً دائماً للجمعية مع استرداد مبلغ الدعم المقدم.
 - 8- تحقيق القانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم 118 لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية في هذا الشأن.
 - 9- أن تكون الرخصة التجارية المعتمدة مطابقة تماماً لمسمى النشاط المطلوب أعلاه حسب المصروح به بقرار المجلس البلدي لسنة 2011 ولن يعدد باقي رخصة أخرى.
- المتطلبات المطلوبة:
- 1- صورة البطاقة المدنية سارية المفعول لصاحب الترخيص.
 - 2- صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطلوب.
 - 3- أن يقدم طلب الاستثمار فوراً وتعداً بعدم وجود أي فرع مستثمر لنفس النشاط المطلوب أعلاه حسب المصروح به بقرار المجلس البلدي لسنة 2011 ولن يعدد باقي رخصة أخرى.
 - 4- شيك مصدق بقيمة مائتين وخمسين ديناراً قيمة الضمان الأولي.
 - 5- شيك مصدق بقيمة الدعم.
 - 6- وصل شراء كراسة الشروط.
 - 7- كراسة الشروط مطبوعة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.